رقمنة قطاع الاستثمار

"آلية لتعزيز الأمن القانوني وتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر"

سميرة حناشي [1]،
[1] طالبة دكتوراه، مخبر البحث حول فعلية القاعدة القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر.
البريد الإلكتروني: samira.hannachi@univ-bejaia.dz

محند واعمر بوده [2]،
[2] أستاذ محاضر قسم "أ"، مخبر البحث حول فعلية القاعدة القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر.
البريد الإلكتروني: mohandouamar.bouda@univ-bejaia.dz

الملخص:

تُعدّ رقمنة قطاع الاستثمار في الجزائر ضرورة حتمية لمسايرة التطور العلمي الدولي والاستجابة لمتطلبات العصر الرقمي. لذلك، عملت الدولة على إدماج التكنولوجيات الحديثة في المنظومة الاقتصادية، لاسيما المنصات الرقمية، لتسهيل الإجراءات الإدارية، تحسين متابعة الاستثمارات وتعزيز الشفافية في التسيير. ولا تقتصر الرقمنة على كونها تحديثاً تقنياً للإدارة، بل هي أيضاً آلية مهمة لتعزيز **مبدأ الأمن القانوني**، فوضوح القواعد وسهولة الوصول إليها يعززان ثقة المستثمرين الأجانب خاصة ويحسنان مناخ الأعمال.

الكلمات المفتاحية:

الاستثمار، الرقمنة، الأمن القانوني، سهولة الوصول، مناخ الأعمال.

تاريخ إرسال المقال: 2026/03/23، **تاريخ قبول المقال:** 2026/05/18، **تاريخ نشر المقال:** 2026/06/30

المؤلف المراسل: سميرة حناشي، samira.hannachi@univ-bejaia.dz

Digitization of the Investment Sector: A Mechanism for Strengthening Legal Certainty and Encouraging Foreign Investment in Algeria

Abstract:

The digitization of the investment sector in Algeria is a necessity to keep pace with international scientific developments and meet the requirements of the digital age. The State has therefore integrated modern technologies into the economic system, particularly digital platforms, in order to facilitate administrative procedures, improve investment monitoring, and enhance transparency in management. Digitization is not limited to mere technical modernization of the administration; it also constitutes an important mechanism for strengthening the principle of legal certainty, as the clarity and accessibility of legal rules enhance the confidence of foreign investors and improve the business climate.

Keywords:

Investment, digitization, legal certainty, accessibility, business climate.

Numérisation du secteur de l’investissement "Un levier pour renforcer la sécurité juridique et encourager l’investissement étranger en Algérie"

Résumé :

La numérisation du secteur de l'investissement en Algérie est une nécessité incontournable pour suivre l'évolution scientifique internationale et répondre aux exigences de l'ère numérique. Ainsi, l’état a procédé à l’intégration des technologies modernes dans le domaine économique, notamment des plateformes numériques, afin de faciliter les procédures administratives, d'améliorer le suivi de l’initiative de l’investissement et de renforcer la transparence dans la gestion. La numérisation ne se limite pas à une simple modernisation technique de l'administration, elle constitue également un outil stratégique pour consolider le principe de sécurité juridique, la clarté des règles et leur accessibilité renforçant notamment la confiance des investisseurs étrangers et améliorant le climat des affaires.

Mots clés :

Investissement, Digitalisation, Sécurité juridique, Accessibilité, Climat des affaires.

مقدمة

يمثل الاستثمار الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية، حيث يساهم بشكل كبير في دعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدول. ومن أجل تعزيز اقتصادها، أولت الجزائر اهتماما بالغا بالاستثمار من خلال سن قوانين تباينت أحكامها واختلفت بحسب الظروف الاقتصادية والتوجهات السياسية التي ميزت فترات صدورها.

تعد الجزائر من الدول التي أولت في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا للاستثمار، باعتباره من المواضيع الهامة جدا على مستوى الاقتصادي والدولي في الوقت الراهن. فهي تعد من الدول السائرة في طور النمو التي تسعى إلى تحقيق تقدم اقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة في حدود مستواها وإمكانياتها. حيث تعمل على تهيئة المناخ الاستثماري باعتباره المفتاح الأول لتحقيق التنمية المحلية والمساهمة الاقتصادية.

وفي هذا السياق، وخلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي، عرف القطاع الاستثماري في الجزائر عدة قوانين، بدءًا بالمرسوم التشريعي 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار[1]، مرورًا بالأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار[2]، ثم القانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار[3]. ورغم كثرة التعديلات التي مست هذه النصوص، فقد وُجّهت إليها عدة انتقادات، إذ أظهرت محدوديتها في جذب الاستثمارات الأجنبية، كما ساهمت في تكريس بعض مظاهر البيروقراطية السلبية.

ولتدارك هذه النقائص، صدر القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار[4]، والذي جاء بإصلاحات نوعية تمثلت أساسًا في إدخال الرقمنة في تسيير النشاط الاستثماري، الأمر الذي من شأنه تبسيط الإجراءات الإدارية، الحد من البيروقراطية، وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب. كما من شأن هذه الآلية أن تعزز مبدأ الأمن القانوني من خلال

---

[1] مرسوم تشريعي 93-12 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق لـ05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 64، الصادر في10 أكتوبر 1993. (ملغى).

[2] أمر 01-03 مؤرخ في أول جمادي الثاني عم 1422 الموافق لـ 20 غشت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر في 22 غشت 2001. (الملغى).

[3] قانون 16-09 مؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 غشت 2001، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادر في 03 أوت 2016.

[4] قانون 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق لـ 24 يوليو 2022، يتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50.

وضوح الإجراءات وسهولة الوصول إلى القواعد المنظمة للمشروع الاستثماري، فضلاً عن تكريس الشفافية في التسيير. ولم يقتصر هذا التوجه على قطاع الاستثمار فحسب، بل امتد ليشمل قطاعات أخرى ذات صلة مباشرة به، على غرار القطاعين الجمركي والضريبي.

فكيف يمكن لرقمنة قطاع الاستثمار في الجزائر أن يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز مبدأ الأمن القانوني؟

من أجل دراسة الموضوع والمسائل التي يثيرها، يستلزم الأمر التطرق لدراسة المنصة الرقمية للمستثمر باعتبارها بوابة إلكترونية أساسية في عالم الاستثمار (المبحث الأول)، ثم التطرق إلى الرقمنة في القطاعات المؤثرة على الاستثمار (المبحث الثاني).

المبحث الأول: المنصة الرقمية للمستثمر

تشكل المنصة الرقمية للمستثمر أحد أوجه الحكومة الرقمية التي تم تبنيها مؤخرا في الجزائر، وهذا ما برز جليا في قانون 22/ 18 المتعلق بالاستثمار[5]، أين أبان المشرع الجزائري على تحول عميق في قطاع الاستثمار بصفة عامة، وهذا بغية النهوض بهذا القطاع كونه أحد الاستراتيجيات الهامة التي تولي لها الجزائر أهمية بالغة من أجل دفع عجلة التنمية خارج الاقتصاد التقليدي "الريعي".

وعليه سوف نتطرق من خلال هذا المبحث للتعريف بالمنصة الرقمية للمستثمر (المطلب الأول)، على أن نبين دور هاته الأخيرة "المنصة الرقمية للمستثمر" في تعزيز فرص جذب الاستثمار الأجنبي للجزائر (المطلب الثاني)، كون أن رقمنة هذا القطاع على وجه التحديد يعد مأمنا للمستثمر الأجنبي من أجل الاستثمار داخل الجزائر، لأنه إذا لم يكن هناك أمن قانوني يسمح للمستثمر الأجنبي بحماية حقوقه، فلا يمكن ضمان جذب الاستثمارات الأجنبية المتنوعة للجزائر.

[5] قانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

المطلب الأول: التعريف بالمنصة الرقمية للمستثمر

تعد المنصة الرقمية للمستثمر التي تم استحداثها بموجب القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار أحد استراتيجيات تجسيد مبدأ الأمن القانوني، عبر ضمان الشفافية، وحماية خاصية التوقع المشروع، وضمان حرية الوصول للمعلومة والنصوص القانونية، هذه الخصائص كلها تم توفيرها عبر الخدمة الرقمية للمنصة الخاصة بالاستثمار.

وعليه سوف نبين من خلال هذا المطلب المقصود بالمنصة الرقمية للاستثمار (الفرع الأول)، على أن نبرز الخصائص والخدمات التي تقدمها المنصة الرقمية للمستثمر بصفة عامة والتي من خلالها يمكن للمستثمر الأجنبي أن ينجذب للاستثمار في الجزائر (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف المنصة الرقمية للاستثمار

تم إنشاء المنصة الرقمية للاستثمار بموجب أحكام المادة 23 من القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار[6]، على أن يسند تسيير والإشراف عليها للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. حيث تسمح هاته الأخيرة بتوفير كل المعلومات المتعلقة بالاستثمار من نصوص قانونية وإجراءات إدارية، فرص وتحفيز مالي للاستثمار ... إلخ.

وتعرف المنصة الرقمية للاستثمار على أنها "أداة إلكترونية لتوجيه الاستثمارات ومرافقتها، ومتابعتها منذ تسجيلها إلى غاية استغلالها"[7] وهي بذلك تضمن نزع الطابع المادي عن جميع مراحل الاستفادة من الاستثمار من لحظة الرغبة في الاستثمار إلى غاية الحصول عليه واستغلاله.

يتضح لنا جليا من خلال التعريف السابق أن المنصة الرقمية للاستثمار، تعد وسيلة رقمية تكنولوجية تسهل الحصول على الاستثمار وتمنح أفقا واختيارات عديدة للمستثمر، وهذا كله خارج الإجراءات التقليدية التي تميزها البيروقراطية والتعقيد الإداري الذي يطبع على الإدارات في العادة.

---

[6] المادة 23 من القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق.

[7] مرسوم تنفيذي 22-298 مؤرخ في11 صفر 1414 الموافق لـ 08 سبتمبر 2022، يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادر في 18سبتمبر 2022.

كما يمكن تعريف المنصة الرقمية للاستثمار على أنها أداة وصل بين المستثمر من جهة والإدارة من جهة أخرى، ما يسمح له بالولوج للمنصة والاطلاع على الإجراءات الإدارية والملف الإداري الخاص به وتتبعه منذ اللحظة الأولى، وهو يعطي ميزة أولية تضمن تقليل التكلفة والتشجيع على الاستثمار[8].

بذلك ألغت المنصة الرقمية للاستثمار الطابع التقليدي الذي ينظم إجراءات الاستثمار والذي كان يطبع عليه بصفة صريحة بيروقراطية كبيرة في التسيير، حيث حلت هاته المنصة مكان الإجراءات التقليدية وضمنت السهولة في تسيير الملف الخاص بالاستثمار منذ لحظة الاطلاع على طبيعة الاستثمار إلى غاية الاستفادة منه.

هذه الميزة الرقمية تعطي لنا انطباعا أوليا على رغبة الدولة في الانفتاح على السوق الدولية الاستثمار بغية الحصول على استثمارات أجنبية، فبواسطة المنصة الرقمية يمكن للمستثمر الأجنبي الاطلاع على أنواع المشاريع التي تنشرها الدولة للاستثمار، كما يمكنه مباشرة الإجراءات الإدارية دون عناء التنقل للجزائر من خلال دفع الملف الإداري بواسطة الموقع الإلكتروني، كما يمكن لهذا الأخير الاطلاع على النصوص القانونية التي تحكم طبيعة الاستثمار الذي يود والولوج له.

هذه الخصائص كلها والتي توفرها المنصة الرقمية للاستثمار تضمن تجسيد الأمن القانوني من خلال:

- حماية التوقع المشروع[9]: تكون هذه الحماية من خلال النشر الدوري لمستجدات الاستثمار والعقد الاستثماري الذي يربط المستثمر بالدولة، وهذا يجعل المستثمر دائما في مأمن وعلى دراية تامة بجميع المستجدات التي يمكن أن تطرأ على الاستثمار وتسييره. مما يجعله يأخذ في الحسبان جميع الإجراء التي تحمي حقوقه.

[8] بن ياني عائشة، عطار نسيمة، "(المنصة الوطنية للمستثمرين آليات التفعيل، وتحديات الواقع، قراءة في المرسوم رقم 298/22)"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، 2024، ص771/751.

[9] لتفصيل أكثر حول مبدأ ضمانة التوقع المشروع كأحد مبادئ الأمن القانوني راجع مقال: بواب عامر، هنان علي، "الحق في التوقع المشروع (الثقة المشروعة) كأحد ركائز الأمن القانوني"، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 07، العدد 01، مارس 2020.

- العلم بالقاعدة القانونية وإتاحة الوصول إليها[10]: تكون إتاحة هذه الخاصية من خلال نشر النصوص القانونية والتشريعية التي تنظم الاستثمار، من مراسيم قانونية ونصوص تشريعية وتقارير دورية. هذه الميزة تضع المستثمر دائما في صورة واضحة حول الإطار التشريعي الذي ينظم الاستثمار الذي يود الولوج إليه.

الفرع الثاني: خصائص المنصة الرقمية للاستثمار

تقدم المنصة الرقمية للاستثمار العديد من الخصائص الهامة والتي يمكن أن تشكل إضافة نوعية في سبيل تسهيل الإجراءات العامة والتي يمكن أن تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر، حيث يمكن أن نوجز هذه الخصائص على سبيل المثال ولا الحصر في:

- تحسين التواصل بين المستثمر الأجنبي والإدارة.
- الإسراع في معالجة ملفات المستثمرين الأجانب ودراستها دون عناء التنقل والتكليف للحضور الشخصي.
- تحسين مردود الأعوان من خلال الخدمات العامة التي تعرف السرعة والدقة في دراسة الملفات.
- تسهيل الاستغلال المرفقي من خلال سهولة الولوج للمنصة وتتبع ملف الاستثمار والمستجدات القانونية التي تحكمه في أي وقت.
- تحقيق مبدأ الشفافية بتوفير كل المعلومات التي تتعلق بالاستثمار المراد استغلاله لاسيما ما يتعلق بالوعاء العقاري.
- شرح تفصيلي لكيفية الاستفادة من المزايا الاستثمارية.
- التكفل بتوضيح الإجراءات المتبعة في إنشاء شركة، وهي عملية تربط عددا معينا من الخطوات المتتالية لتنفيذ مشروع الاستثمار.
- تتضمن المنصة كذلك معجما إلكترونيا يشرح أهم المصطلحات ذات الصلة بالاستثمار[11].

[10] خالد حسن أحمد لطفي، مفهوم الأمن القانوني ودوره في تشجيع وتنمية الاستثمار، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2022، ص ص26-27.

[11] فوزي عواس، "المنصة الرقمية للمستثمر ودورها في ترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ضوء قانون 18/22"، مجلة معارف، المجلد 20، العدد 02، ديسمبر 2025، ص399/398.

المطلب الثاني: دور المنصة الرقمية في جذب المستثمر الأجنبي

تعد المنصة الرقمية للاستثمار أداة محورية هامة في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي للجزائر وهذا من خلال تقديم المعلومات اللازمة والمهمة للمستثمر الأجنبي قبل الشروع في إجراءات الاستثمار في الجزائر (الفرع الأول)، كما تساهم هذه المنصة أيضا في دفع التنمية الاقتصادية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الدور الإداري للمنصة الرقمية في ترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر

إن النقلة النوعية التي عرفها قطاع الاستثمار في الجزائر من خلال تبني التكنولوجيا الرقمية، وهو ما نتج عنه ترسيم وجود منصة رقمية للاستثمار، سوف يساهم بكل تأكيد بشكل مباشر في ترقية الاستثمار الأجنبي في الجزائر من الناحية الإدارية، وهذا من خلال الاستراتيجيات التي تبنها المنصة في هذا الجانب والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

- تسهيل الإجراءات الإدارية: يتمثل العامل الأساسي في تسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمر الأجنبي في تسهيل الحصول على معلومة ومتابعة الملف الإستثماري منذ لحظة إنشاء حساب في منصة إلى غاية الحصول على الاستثمار ومباشرة العمل فيه بشكل مباشر.
- الحد من البيروقراطية: حيث تلغي المنصة الرقمية كل استعمال تقليدي للملفات الورقية، وتعتمد على معايير رقمية موحدة.
- تعزيز الثقة في المناخ الاستثماري: حيث تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي عبر السرعة وسرية المعاملة التقنية الرقمية وضمان الائتمان[12].
- الامتثال للمعايير الدولية، وهذا بمواكبة التوجهات العالمية في التحول الرقمي، مما يساعد في جذب الاستثمار الأجنبي، كون المستثمر الأجنبي يعتمد في سبيل الحصول على الاستثمارات على الرقمنة والتكنولوجيا.

[12] فوزي عواس، مرجع سابق، ص401.

الفرع الثاني: فعالية المنصة الرقمية في جذب الاستثمار الأجنبي

لعبت المنصة الرقمية للاستثمار المنشأة بموجب قانون الاستثمار 22-18 دورا محوريا هاما في المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي للجزائر، وهذا بفضل الميزة الاستراتيجية التي توفرها المنصة والتي يمكن أن تتم جميع المعاملات الاستثمارية فيها، مما يقلص الجهد من جهة، ويعطي للمستثمر الأجنبي انطباعا أوليا على توفر البيئة القانونية للاستثمار.

وهذا ما دلت عليه الإحصائيات الرقمية، حيث صرح المدير العام للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار "عمر ركاش" في نهاية سنة 2023، أن المشاريع المسجلة على مستوى المنصة بلغ عددها 4651 مشروع، من بينها 124 طلب للاستثمار مقدم من طرف الأجانب، حيث أنه من ضمن هذه طلبات يوجد الطلبات مقدمة من طرف شركات كبرى، وشركات متعددة الجنسية[13].

إن الإحصاء المقدم أعلاه يدل على فعالية المنصة الرقمية للاستثمار، ويدل أيضا على مدى تسهيل هاته الأخيرة في توفير المعلومات اللازمة حول المشاريع المطروحة للاستثمار في شتى القطاعات، وكذلك تسهيل إجراءات التسجيل في المنصة. وهو ما يعزز ثقة المستثمر الأجنبي في المنظومة الإدارية والاقتصادية للدولة.

على الرغم من أن المنصة الرقمية للاستثمار أعطت نتائج جد إيجابية وهو ما لاحظناه في الإحصائيات السابق طرحها إلا أن هذه الأخيرة مازالت بعيدة كل البعد على التجسيد الفعلي لآلية جذب الاستثمار الأجنبي للجزائر، وهذا نظرا لكون الجزائر من المواقع الاستراتيجية المهمة في الاستثمار. حيث أنه بمقارنة الإحصاءات السابق ذكرها للاستثمارات المقدمة من طرف الأجانب للاستثمار مع ما تزخر به الجزائر من موارد ومؤهلات اقتصادية، فإن العدد جد ضعيف. لهذا وجب العمل أكثر على تحسين المنصة الرقمية للاستثمار في المستقبل من أجل الوصول للنتائج الاقتصادية التي تصبو إليها الدولة وفق مخططها الاقتصادي.

[13] منير براح، رضا مهدى، "رقمنة قطاع الاستثمار في الجزائر طريق للحوكمة المنصة الرقمية للمستثمر نموذجا"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 09، العدد 02، 2024، ص202.

المبحث الثاني: الرقمنة في القطاعات المؤثرة في الاستثمار

استقطاب استثمار أجنبي للجزائر لا يتم فقط عبر رقمنة قطاع الاستثمار بالمفهوم الضيق وحصره في المنصة الرقمية للاستثمار، لأن ذلك الإجراء هو خطوة أولية فقط، بل يمتد الأمر إلى رقمنة القطاعات الأخرى، والتي لها علاقة مباشرة بقطاع الاستثمار، أين يأمن المستثمر الأجنبي على حقوقه المالية وكيفية دفع الضريبة (المطلب الأول). بالإضافة إلى معرفة الإجراءات الجمركية التي تسمح له بتصدير المنتوجات التي يحصل عليها جراء الاستثمار في الجزائر (المطلب الثاني)، كل تلك الإجراءات السابق ذكرها تم رقمنتها عبر منصات رقمية والهدف من ذلك تبسيط الإجراءات الإدارية أمام المستثمر الأجنبي من أجل استقطابه للاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: رقمنة القطاع الجبائي

شهد قطاع الضرائب في الجزائر، قفزة نوعية في الآونة الأخير أين عرف هذا الأخير خروجه عن الإطار الكلاسيكي في تنظيم الضريبة، أين تم الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية من خلال إنشاء منصة رقمية خاصة بقطاع الضرائب تعني بتوفير كل المعلومات اللازمة حول قطاع الضرائب مما يسهل على المستثمر الأجنبي الاطلاع على النظام الجبائي الذي سوف يخضع له فور الاستثمار في الجزائر (الفرع الأول). كما أن هذه المنصة قد تلعب دورا كبيرا في توجيه المستثمر الأجنبي وجلبه للجزائر من خلال المميزات التي توفرها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف رقمنة الإدارة الجبائية

تعرف الإدارة الجبائية الإلكترونية على أنها: أداء مستحقات مالية من قبل المكلف بالضريبة، اتجاه مصالح الضرائب وذلك باستخدام استمارة إلكترونية، كما يمكن دفع الأعباء المالية المستحقة عبر الدفع

الإلكتروني، ويمكن أن تدخل في هذه العملية البنوك، والشبكات المصرفية، ومختلف المؤسسات المالية التي تشجع على الدفع الإلكتروني[14].

وعليه فرقمنة الإدارة الجبائية يقصد بها استخدام التكنولوجيا في عملية الدفع وتحصيل الضريبة، بالإضافة إلى نشر المعلومات المتعلقة بالجبائية من نصوص تشريعية التي تنظم العملية الجبائية ونصوص تنظيمية. وهذا ما سوف يعطي ضمانة كبيرة للمستثمر الأجنبي للاستثمار في الجزائر، كون المنصة الرقمية للضرائب " جبايتك" توفر كل المعلومات الرسمية ومن مصادر موثوقة التي يجب أن يعرفها المستثمر الأجنبي قبل الاستثمار. وهذا بحد ذاته يمثل صورة من صور الأمن القانوني من خلال حق الاطلاع على التشريع المنظم للعملية الاستثمارية.

بالإضافة إلى أن رقمنة قطاع الضرائب في حد ذاته يعد وسيلة للحد من البيروقراطية الإدارية التي من شأنها أن تكون آلية لعرقلة الاستثمار بشكل عام من خلال إضفاء الشفافية والتقليل من المحسوبية وتعزيز الثقة من المواطن والمستثمر في الإدارة المحلية على وجه الخصوص[15].

الفرع الثاني: مظاهر رقمنة الإدارة الجبائية

تتمثل مميزات رقمنة الإدارة الجبائية في مجموع المنصات التقنية والرقمية التي تحصي الجباية بشكل عام، وهي كالتالي:

- المنصة الإلكتروني للمديرية العامة للضرائبwww.mfdgi.gov.dz : يعد الموقع الإلكتروني للضرائب الذي تم وضعه أحد أوجه الإدارة الجبائية الحديثة، والذي يقدم خدمات عديدة يمكن أن تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي من خلال:

1) نشر مختلف الوثائق والنصوص التشريعية التي تسهل مهمة الوصول للنص القانوني، وهذا في حد ذاته ضمانة قانونية، من خلال شفافية وحرية الوصول للنص التشريعي من قبل المستثمر الأجنبي[16].

[14] شعواد سفيان، جرد نورالدين، "أثر رقمنة الإدارة الجبائية على الامتثال الضريبي والحصيلة الجبائية"، مجلة دراسات جبائية، المجلد 13، العدد 25، 2024، ص09.

[15] ARAB Fatima Zohra, " The Effect of Digitizing the Tax Administration on Both the Tax Collection Process and Taxpayers' Commitment", *Al-Manarah Journal of Economic Studies*, Volume IX, n°01, Algeria, 2023, p. 816.

2) نشر كل الأخبار الجديدة والحصرية المتعلقة بالضرائب.

3) ضمان التواصل بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة عبر الرسائل الإلكترونية.

- المنصة الإلكترونية الخاصة بـ NIF: تعدل هذه المنصة الرقمية وسيلة جد هامة في استخراج وثيقة المستخرج الضريبي للمستثمر، وهي تخص على وجه التحديد المستثمر المحلي[17].
- استحداث نظام المعلومات **جبايتك:** يعتبر نظام جبايتك، نظاما معلوماتيا نشأ في ظل التطورات المتسارعة والمستمرة في مجال التكنولوجيا، والتحول الرقمي، حيث كان لزاما على الإدارة الجبائية القيام بهذه الخطوة في سبيل تعزيز الثقة بين المستثمر الأجنبي على وجه التحديد والإدارة الجبائية من جهة أخرى، حيث يقدم هذا النظام الرقمي مجموعة من الخدمات يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال:

1) التبادل السريع للمعلومات بين المصالح المكلف بالضريبة والمستثمر.

2) التبليغ الإلكتروني للمكلف بأداء الضريبة.

3) الدفع الإلكتروني لمختلف الضرائب والرسوم.

4) إعلام المكلف بالضريبة بالمعلومات حول الالتزامات الضريبية والجبائية.

المطلب الثاني: رقمنة القطاع الجمركي

رقمنة قطاع الجمارك في الجزائر يعد أولوية كبيرة، نظرا للتحول الرقمي الذي تشهده الإدارة الجزائرية على وجه الخصوص بهدف تجسيد برنامج الحكومة الرقمية من جهة وجذب الاستثمار الأجنبي للجزائر من جهة أخرى، كون المستثمر الأجنبي وهو في طريقه للاستثمار في الجزائر، فإنه سوف يقوم على وجه التحديد بجلب وتصدير سلع معينة وتحويل رؤوس أموال، هذه الأمور كلها تمر عبر الجمركة المحلية. ولهذا تم رقمنة القطاع في الجزائر عبر منصات مختلفة نتعرض لهذا من خلال هذا (الفرع الأول) على أن نبين تأثير رقمنة هذا القطاع على جذب الاستثمار الأجنبي (الفرع الثاني).

---

[16] الموقع الإلكتروني: https://nifenligne.mfdgi.gov.dz/ تاريخ الولوج للموقع 2026/03/05، الساعة 02:58.

[17] خير الدين شرواطي، "دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية بالجزائر"، مجلة الباحث الاقتصادية، المجلد 02، العدد 01، ص397.

الفرع الأول: تعريف القطاع الرقمي الجمركي

رقمنة الإدارة الجمركية تعني: تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق رؤيا ورسالة الإدارة الجمركية[18]، والتي تتم من خلالها تدعيم عملية جمركة البضائع انطلاقا من تلقى الطلبات، وقبول معالجة سلع "الاستيراد والتصدير"، العبور، وسداد الرسوم والضرائب المستحقة عبر التقنية الرقمية[19].

وتم تعريف الإدارة الرقمية الجمركية من خلال منظمة الجمارك العالمية وجاء التعريف كالتالي: "الرقمنة الجمركية هو نشاط آلي أو إلكتروني يساهم في فعالية وكفاءة العمل الجمركي، وكذا تنسيق الأنشطة الجمركية كالنظام الآلي لتخليص الجمركي، النافذة الواحدة....."[20].

نستنتج من خلال التعريفات السابق ذكرها أن الإدارة الرقمية الجمركية، يقصد بها استخدام التكنولوجيا في تسيير الإدارة الجمركية من خلال إنشاء منصة رقمية تقوم على تتبع عملية الجمركة من لحظة تسجيلها عبر المنصة الرقمية إلى آخر لحظة من العملية، على أن تتم هذه العملية عبر منصة خوارزمية تسهل العملية الإدارية وتقضي على التسيير التقليدي للإدارة. وقد تبنى المشرع الجزائري هذه العملية بصفة صريحة من خلال النص عليها في المادة 144 من قانون المالية لسنة 2025[21] أين أكد على أن كل الإجراءات الجمركية تتم أساسا بالطريق الإلكتروني.

وقد عرفت مرحلة الرقمنة للإدارة الجمركية في الجزائر مرحلتين هنا:

---

[18] عيسى بوراوي، عمار ميلودي، "التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقضة الاستراتيجية، دراسة حالة الجمارك الجزائرية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية، المجلد 04، العدد 2، ديسمبر 2017، ص711.

[19] بن ميلود كنزة، دويني مختار، "رقمنة إدارة الجمارك وأثرها على جلب الاستثمار الأجنبي"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، ص03.

[20] المرجع نفسه، ص03.

[21] المادة 144 من قانون المالية لسنة 2025، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 26 ديسمبر 2026، ص47.

1) تبني نظام سيغاد: هو عبارة عن نظام آلي رقمي يقوم على معالجة الملفات الجمركية عن بعد بغرض تسهيل العملية وإضفاء الشفافية على التسيير الجمركي وقد تم استخدام هذا النظام الرقمي لأول مرة سنة 1995.[22]

بعد مدة من الزمن وفي ظل التطور الرقمي المتسارع ونتيجة للعديد من السلبيات التي نتجت عن نظام سيغارد تم تبني نظام رقمي جديد على مستوى مصلحة الجمارك الجزائرية ويسمى هذا الأخير بـ:

2) النظام الرقمي E-DOUANE: إن تبني هذا النظام الرقمي الجديد هو نتيجة شراكة جزائرية كورية جنوبية، حيث يهدف هذا النظام لدعم الإدارة الجمركية بأحدث الوسائل الرقمية في التسيير الجمركي مما يسهل عملية التبادل الاقتصادي الخارجي للجزائر مع الدول الأجنبية، وهو ما يشجع على دعم الاستثمارات الأجنبية.[23]

الفرع الثاني: تأثير رقمنة القطاع الجمركي على جذب الاستثمار الأجنبي

يعد قطاع الجمارك من القطاعات الهامة التي تولي لها الدولة أهمية قصوى، كونه يعد عاملا أساسيا في دعم الاقتصاد الوطني، لهذا عملت الدولة الجزائرية على عصرنته بأحدث وسائل الرقمنة الحديثة في سبيل تحسين الأداء وجذب الاستثمارات الأجنبية للجزائر.

ومن أهم الميزات التي وفرتها رقمنة قطاع الجمارك في سبيل تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر ما يلي:

- سداد جميع المستحقات الجمركية للمستثمر الأجنبي عن بعد دون التنقل للبنوك المصرفية.
- توفير خدمة السداد 7/7 أيام و 24/24 ساعة.
- الجمركة الإلكترونية: توفير إدارة رقمية جمركية للتصريح الجمركي عند تصدير السلع واستيرادها.

[22] عبد القادر حليس، "الجمارك الرقمية (دراسة حالة الجمارك الجزائرية)"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2021، ص 610.

[23] غزالي نصيرة، "تكييف مهام إدارة الجمارك مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 1، مارس 2021، ص 2، بتصرف.

- توفير إدارة رقمية: وهذا من خلال إنشاء الشباك الوحيد والذي يسمح بالتبادل الإلكتروني للوثائق والبيانات مع مختلف المتدخلين والمستثمرين الأجانب أو المحليين[24].

خاتمة

بناء على ما تقدم يمكن القول أن قطاع الاستثمار في الجزائر عرف تطورا في الآونة الأخير خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية التي تم تبنيها تماشيا مع التعديل الدستوري لسنة 2020، المعدل والمتمم بالقانون رقم 26-04. وقد كان نتيجة لهذه الإصلاحات الاستمرار في تجسيد مشروع الحكومة الرقمية الذي انعكس على قطاع الاستثمار بشكل حصري، وهذا بهدف جذب الاستثمار الأجنبي للسوق الوطنية.

وكما نعرف أن المستثمر الأجنبي لا يمكنه الدخول في سوق خارجية إلا عند توفر مقومات الأمن القانوني، من ضمنها سهولة الحصول على المعلومة الإجرائية التي تحكم نشاط الاستثمار، وسهولة الاطلاع على الإطار التشريعي الذي يضمن له الحقوق الخاصة به. بالإضافة لتقديم التسهيلات الإدارية التي تساعده على تحقيق استثمار مربح داخل الدولة المضيفة.

وسعيا لتجسيد المقومات التي يرتكز عليها مبدأ الأمن القانوني، فقد تم الاعتماد على رقمنة قطاع الاستثمار وكذا القطاعات التي لها علاقة مباشرة بجذب الاستثمار الأجنبي للجزائر. ويتعلق الأمر بكل من المنصة الرقمية للاستثمار، النظام الجبائي الرقمي، وقطاع الجمارك.

وقد خلصنا في نهاية هذا الموضوع إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

1) المنصة الرقمية للاستثمار في الجزائر لها دور فعال في تجسيد مقومات الأمن القانوني، وتسهيل الإجراءات الأولية للاستثمار في الجزائر.
2) المنصة الرقمية للاستثمار تمثل مثالا لتجسيد مبدأ الحق في الوصول للنص القانوني الاستثماري من خلال النصوص القانونية المتوفرة على المنصة والتي تبين كل الإجراءات التي تحكم قطاع الاستثمار.

[24] بن ميلود كنزة، دويني مختار، مرجع سابق، ص09.

3) النظام الرقمي الجبائي في الجزائر رغم الخدمات التي يقدمها عبر المنصة الرقمية التي يوفرها إلا أنه لا يزال بعيدا كل البعد عن الرقمنة الحقيقية للقطاع، كون هذا الأخير مرتبط بعدة هياكل مصرفية وإدارية أخرى.

4) النظام الرقمي الذي ينظم مصلحة الجمارك في الجزائر، وسيلة فعالة جدا في جذب الاستثمار الأجنبي للجزائر من خلال التسهيلات التي يقدمها هذا الأخير عبر المنصة الرقمية، من إجراءات دفع وتسهيل عمليات التصدير والاستيراد دون عناء التنقل للإدارة.